

تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2012-2021، المؤسسة الوطنية للتنقيب أنموذجا

Evaluating the financial performance in Algerian economic institutions during the period 2012-2021, the National Exploration Corporation as a model

خليل غربي¹

¹ مخبر تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة LEMAC، جامعة سطيف 1 (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2024

تاريخ القبول: 16-03-2024

تاريخ الاستلام: 14-02-2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى التعريف بتقييم الأداء المالي، والوقوف على أهم مؤشرات وتحليلها، والمتمثلة في نسبة السيولة، ونسبة النشاط، نسبة الهيكل المالي، نسبة الربحية، ومؤشرات التوازن المالي، كما حاولنا معالجة هذه الدراسة من خلال دراسة النسب المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا بالإسقاط على المؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة 2012-2021، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من قصور هذه المؤشرات لكن عدم الاستغناء عن استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، كما نجد أن المؤسسة الوطنية للتنقيب حققت كافة شروط التوازن المالي $FRNG > 0$ و $BFR < FR$ و $TR > 0$ ، فيمكننا القول أن المؤسسة متوازنة مالياً.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي؛ تقييم الأداء؛ المؤسسة الوطنية للتنقيب؛ النسب المالية

تصنيف JEL: G21 ؛ G32 ؛ G

Abstract:

This study aims to demonstrate the role of using traditional indicators in evaluating the financial performance of economic institutions. In this study, we addressed the definition of evaluating financial performance, and identifying and analyzing its most important indicators, which are the liquidity ratio, activity ratio, financial structure ratio, profitability ratio, and balance indicators. We also tried to address this study by studying the financial ratios of economic institutions, and this was projected onto the National Exploration Corporation during the period 2012-2021, as the results of the study showed that despite the shortcomings of these indicators, the use of traditional indicators in evaluating the financial performance of economic institutions is not dispensable, We also find that the National Exploration Corporation has achieved all the conditions for financial balance: $FRNG > 0$, $BFR < FR$, and $TR > 0$, so we can say that the Corporation is financially balanced.

Keywords: financial performance; Performance evaluation; National Exploration Corporation; Financial ratios

Jel Classification Codes: G21 ؛ G32 ؛ G

1. مقدمة

تعتبر دراسة الأداء المالي للمؤسسات وسيلة مهمة لتشخيص نقاط القوة والضعف، وفحص نجاح أنشطة المؤسسة الاستثمارية والخدمية، ولضمان الاستمرارية لهذه الأنشطة، يجب أن تكون لديه المعلومات الكافية لاتخاذ القرار المناسب، والتي تمكن المنظمة من تحقيق الاستقرار والأمان في سوقا تنافسي.

في هذه الحالة لا يمكن للأداء المالي أن يتحسن إذا لم يكن هناك متابعة مستمرة لعملية الرقابة على الأنشطة المختلفة للمنظمة وتساعد على تحديد مدى المشكلة وحل المشكلة من أجل اتخاذ قرار سليم وفعال، سواء كان مرتبطاً بها أو لحماية سمعة الشركة في حالة الانحراف أو سوء الاستخدام أو لتطوير الخدمات أو الاستثمار في قطاع معين، أو لتعزيز الإجراءات المتخذة للحفاظ على المكاسب المحققة، أو لمراجعة مستوى تمويل بعض الاستثمارات، فإن الحاجة إلى الحصول على الموارد وتحقيق أقصى عائد، وكذلك ديمومة واستمرارية الشركة ونموه وتطوره، والاستغلال الأمثل له تعتبر ذات أهمية كبيرة، لذلك فإن الاعتماد على المؤشرات والنسب لتقييم الأداء المالي يعتبر جزء مهم في إدارة المؤسسات الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنه. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

ما هو دور استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ؟

وللإجابة عن الإشكالية التالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

— هل يمكن الاعتماد على المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي كأدوات فعالة لتحديد الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضية التالية:

— تعتبر المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي كأدوات فعالة لتحديد الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات الوطنية للتنقيب.

2. الجزء النظري

سيتم الطرق أولاً إلى التعريف بالأداء المالي ومن ثم التطرق إلى تقييم الأداء

1.2. الأداء المالي

1.1.2. مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء من المفاهيم العامة والجوهرية للمؤسسات بشكل عام، إذ يمثل الحلقة المشتركة لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعتبر عنصراً أساسياً لجميع مجالات التسيير، فضلاً عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات والذي يتمحور من خلاله وجود الكيان من عدمه، ويعتبر كذلك العامل الأكثر إسهاماً في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في البقاء والاستمرارية.

اختلفت وجهات النظر حول الأداء المالي لدى العديد من الكتاب، ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد. ومن بين هذه التعاريف

نذكر ما يلي:

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك. إذ يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدامها كمؤشرات في تقييم الأداء المالي. (جرودي، 2020، صفحة 136) ويعرف الأداء المالي على أنه:

قدرة المؤسسة على الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لتحقيق أهدافه المالية. (Ali, 2021, p. 230)

مما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو عبارة عن وسيلة لتعرف عن الوضع المالي لدى المؤسسة، أو أنها تعتبر أداة لتدراك الأخطاء والثغرات الخيطة بإدارة المؤسسة، من أجل تحقيق نتائج جيدة ومرغوب فيها، وهذا من خلال الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي أي الاعتماد على الأساليب المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف، ومقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي المحتمل للوصول إلى تشخيص ضمني لأداء المؤسسة وإدارتها بشكل جيد.

2.1.2. خصائص الأداء المالي: للأداء المالي مجموعة من الخصائص تكمن فيما يلي:

- **الحساسية:** وتتمثل بأن يكون المقياس المستخدم في قياس الأداء دقيق وعندما يكون هذا المقياس قادر على التمييز والإدراك بسبب الاختلاف بين أداء وآخر (الصمادي، 2019، صفحة 20)

- **الصدق والسلامة:** تتمثل سلامة أداء القياس في تمكنها من إعطاء صورة حقيقية، والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، والمؤشرات الذاتية توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق والسلامة محققة طالما وجدت أدوات القياس موضوعية.

- **يعد الأداء المالي استراتيجية مهمة** يمكن للموارد استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلاً عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية (المعاطيه، 2018، صفحة 26)

- **الكفاية:** وتتمثل بالقدرة على تقييم جميع جوانب الأداء مهما كان نوعه وشكله مثل الأداء المالي، والأداء التجاري، والأداء الإنتاجي. الأداء المالي هو آلية تمكن من نجاح الشركة أو المؤسسة في الاستخدام الأمثل للوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وعليه فإن الأداء المالي يتسم بأنه: (القاضي، 2019، صفحة 25)

- أداة تعطي صوره واضحة على الوضع المالي القائم في الشركة.

- أداة لتدراك الانحرافات غير المرغوب فيها والمشاكل التي قد تواجه الشركة، وتحديد مواطن القوة والضعف.

- أداة لتحفيز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل.

- أداة لجذب المستثمرين للتوجه إلى الاستثمار في الشركة.

- آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف الشركة.

2.2. تقييم الأداء المالي

1.2.2. مفهوم تقييم الأداء المالي

إن لتقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في أغلب الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الأبحاث والدراسات المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى واستمرار المنشأة ونموها وتطورها، وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وتعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة للشركات، لذلك يعتبر تقييم الأداء المالي من العناصر الأساسية للإجراءات الإدارية بتزويده للإدارة بالمعلومات والبيانات التي تستخدم لقياس درجة تحقيق أهداف الشركة وتحديد اتجاهات أدائها، ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة الشركة ونجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2011، صفحة 94)

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، المطلوبات، وحقوق المساهمين، النشاط التشغيلي... الخ) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد مدى متانة مركزها المالي (بوتواته، 2019، صفحة 83)

خلاصة القول نستنتج أنّ تقييم الأداء المالي للمؤسسة يتم عبر استخدام النسب المالية وغيرها من الأدوات والمؤشرات، كما يُستخدم ذلك لتحديد سلامة الوضع المالي ومستوى تحقيق الأهداف، ويساهم في فهم مدى الكفاءة والفاعلية، ويتضمن العملية أيضاً مقارنة النتائج المحققة بأهداف محددة ونتائج دراسات سابقة.

2.2.2. خصائص عملية تقييم الأداء المالي: لكي تكون عملية تقييم الأداء ناجحة وسليمة وعلمية فإنه لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها: (غدير، محمود المهدي، 2014، صفحة 1)

تعتبر وظيفة من الوظائف الإدارية حيث لا يمكن مباشرتها بصفة منفردة بذاتها لأن وجودها مرهون بوجود وظائف الإدارة الأخرى مثل التخطيط والرقابة.

- تكون مرتبطة بأهداف المؤسسة، ويتم استخدامها بصورة منتظمة ومستمرة.
- تعتبر عملية مستمرة وشاملة بحيث تشمل كل مراكز المسؤولية في المنشأة وتشتمل كل أوجه النشاط.
- تتصف بعملية تقييم الأداء بالمرونة بمعنى أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط المؤسسة.
- عملية تقييم الأداء تتعلق بالمستقبل.
- الوضوح والعدالة في تقييم الأداء.
- مراعاة مبدأ التكلفة والعائد، حيث لا بد أن يحقق نظام تقييم الأداء عائد أكبر من التكلفة.

3.2.2. أساليب تقييم الأداء المالي.

يعتبر التحليل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط البنك وهذا من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أدائها بهدف اتخاذ القرار. (أحمد علي، محمد موسى، 2015، صفحة 267). تتضمن الأساليب التالية:

– **تحليل القوائم المالية:** فهو يقوم بالكشف عن التطورات التي تطرأ في بنود القوائم المالية ويكون عن طريق: (الحياي، وليد ناجي، 2007، الصفحات 33-34)

التحليل الرأسي: بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل؛

التحليل الأفقي: يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو إنقاصا عبر فترة زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية.

مما سبق يمكن القول أن هناك اختلاف بين التحليل الأفقي والرأسي حيث نجد أن الأخير يتصف بالسكون في حين أن الأفقي يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

- التحليل باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال: إن قائمة مصادر واستخدامات الأموال تعتبر من أساليب التحليل الشائعة الاستخدام وهذا بالنسبة للمؤسسة فعندما تقوم إحدى المؤسسات بطلب قرض من أحد البنوك، فإن البنك يتساءل كيف استخدمت المؤسسة الأموال التي كانت متوفرة لديها وكيف ستستخدم المؤسسة الأموال الجديدة وكيف ستسد المؤسسة القرض. حيث توفر قائمة الأموال للإجابة عنها.

إن الخطوة الأولى في إعداد قائمة الأموال هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية التي حدثت في فترة زمنية معينة، ويتم من خلالها تصنيف هذه التغيرات إلى مصادر واستخدامات (أحمد على، محمد موسى، 2015، صفحة 275)؛

- تحليل النسب المالية: يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أنه لا يمكن إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية.

وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة المؤسسة معبرا عنه بنسب من خلال تزويد هذه النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب متعددة من أداء المؤسسة، وتتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة البنود في القوائم المالية. (جرودي، رندة، 2020، صفحة 152)

3. الجانب التطبيقي

سنقوم من خلال هذا الجانب التطبيقي بالتعريف بالمؤسسة عينة الدراسة، ثم القيام بتحليل النسب المالية لهذه المؤسسة

1.3. تعريف المؤسسة الوطنية للتنقيب:

هي شركة خدمات نفطية جزائرية مختصة في الحفر وهي اختصار لشركة الحفر الوطنية الجزائرية، وهي واحدة من أولى شركات التنقيب عن النفط والخدمات في الجزائر وإفريقيا، إذا تم انشائها بغرض تطوير صناعة الطاقة في البلاد، لديها عدة قواعد وورش ميكانيكية وتخزين وصيانة تحتوي على المعدات اللازمة لإنجاز مهامها المتعددة في مجالها الذي أكسبها اليوم بفضل خيرتها الرأسمالية التي تزيد عن 45 سنة في مجال التنقيب عن النفط .

الجدول (01) البطاقة الفنية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

الوصف	التعيين
العلامة التجارية	
رأس المال الاجتماعي	14.800.000.000 دج يمتلك بنسبة 100 % من طرف الشركة الأم سوناطراك
الاسم	المؤسسة الوطنية للتنقيب
المدير العام	محمد بن نزار
الطبيعة القانونية	بتضمن المرسوم 81-170 المؤرخ في 01 / 08 / 1981
النشاط	تنقيب وصاية آبار البترول و الغاز
عدد العمال	5000 عامل
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية ، اقتصادية ذات أسهم
المقر الاجتماعي	ص ب 211. حاسي مسعود ولاية ورقلة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2.3. استخدام النسب المالية على عينة الدراسة

إن من مؤشرات تقييم الأداء المالي نجد المؤشرات التقليدية والمتمثلة في النسب المالية، حيث سنقوم بتطبيقها على المؤسسة الوطنية للتنقيب

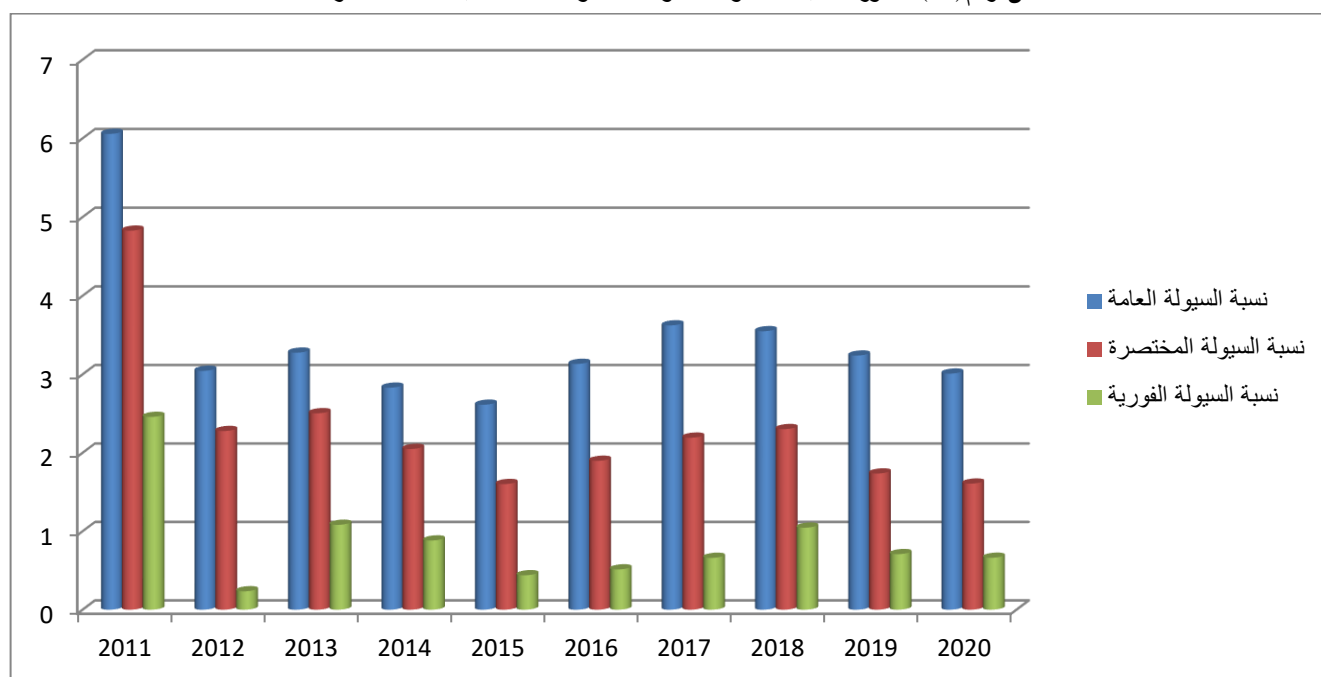
1.2.3. نسب السيولة: تعمل هذه النسبة على قياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الديون قصيرة الأجل من خلال الإعتماد على الأصول المتداولة وتتكون مجموعة نسب السيولة من ما يلي :

الجدول رقم (02) نسب السيولة

البيان	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الفورية
2012	6.056022674	4.826434676	2.457083266
2013	3.044195175	2.276748683	0.234082208
2014	3.275833415	2.50378436	1.081444676
2015	2.829644069	2.048301025	0.881594413
2016	2.611831074	1.60090273	0.438485107
2017	3.132579628	1.897396167	0.513126503
2018	3.623016412	2.192388167	0.660206647
2019	3.549170125	2.301441672	1.044965947
2020	3.238758313	1.735793366	0.707838166
2021	3.009118492	1.606806603	0.661393906

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

الشكل رقم (01): تطور نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

نسبة السيولة العامة: توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين في الأجل القصير ويتم حسابها بالعلاقة التالية

: نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل ،

فكلما كانت هذه النسبة تفوق الواحد.

بالنسبة لمعطيات الجدول المتعلقة السيولة العامة، هذا الجدول يعكس الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل على مدى سنوات مختلفة. السيولة العامة تعبر عن قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة. إليك تحليل الأرقام:

نمو السيولة على مدى السنوات: يمكن رؤية تغيرات في نسبة السيولة العامة على مدى السنوات المذكورة. في سنة 2012، كانت نسبة السيولة عالية جدًا بلغت 6.05، ولكنها انخفضت بشكل مستمر خلال السنوات اللاحقة حتى سنة 2016. بعد ذلك، بدأت ترتفع مجددًا ولكن بوتيرة أبطأ، يُلاحظ من البيانات أن هناك نموًا مستدامًا في نسبة السيولة العامة منذ 2017 حتى سنة 2018، حيث زادت من حوالي 2.61٪ إلى 3.62٪. هذا يشير إلى زيادة في توفر السيولة والقدرة على تلبية الالتزامات المالية. استقرار في الفترة الأخيرة: في السنوات الأخيرة (2018 إلى 2021)، تبدو نسبة السيولة العامة مستقرة إلى حد ما بين 3.54٪ و 3.00٪. هذا يشير إلى استقرار في الوضع المالي، وهو عامل إيجابي يمكن أن يزيد من الاستقرار الاقتصادي.

– نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزونها وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحقيق / الخصوم الجارية

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن:

في سنة 2012 نسبة السيولة المختصرة كانت عند مستوى مرتفع جدًا بلغت 4.82، مما يشير إلى أن الشركة كانت تمتلك كميات كبيرة من الأصول المتداولة مقارنة بالالتزامات القصيرة الأجل في ذلك العام.

2013-2014 شهدت النسبة انخفاضًا كبيرًا خلال هذين العامين، حيث انخفضت إلى مستويات منخفضة نسبيًا تجاوزت 2.27 و 2.50 على التوالي. هذا يشير إلى احتمال وجود زيادة في الالتزامات القصيرة الأجل مقارنة بالأصول المتداولة.

2015-2016 استمر انخفاض نسبة السيولة المختصرة في هذين العامين، وهذا يمكن أن يشير إلى تحديات مالية قد تواجه الشركة في تلبية التزاماتها القصيرة الأجل.

وفي سنوات 2018، 2019، 2021 شهدت هذه الفترتين ارتفاعًا في نسبة السيولة المختصرة، حيث ارتفعت إلى مستويات 1.89 ، 2.19 ، 2.30 على التوالي. يمكن تفسير ذلك بأن الشركة قد قامت بإدارة أفضل للأصول المتداولة وتحسين قدرتها على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل.

وفي سنوات 2020، 2021 شهدت تذبذبًا في نسبة السيولة المختصرة، حيث انخفضت في 2020 إلى 1.73 واستمرت في الانخفاض إلى 1.60 في 2021. هذا يشير إلى تقلب في وضع الشركة.

– نسبة السيولة الفورية: نسبة السيولة الجاهزة تعبر عن قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجاهزة لديها، نقوم بتحليل الجدول والشكل أعلاه

تقلب في نسبة السيولة الجاهزة: يظهر أن هناك تقلبًا كبيرًا في نسبة السيولة الجاهزة على مدى هذه السنوات. تتراوح هذه النسبة بين 0.234 في سنة 2013 و 2.457 في سنة 2012، مما يشير إلى تغيرات كبيرة في قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى سيولة.

انخفاض ملحوظ في السيولة بعد 2012: على الرغم من التقلبات، إلا أن هناك انخفاضًا كبيرًا في نسبة السيولة الجاهزة بعد عام 2012. حيث كانت أعلى نسبة في هذا العام، ومن ثم هناك انخفاض مستمر حتى سنة 2016.

تحسن تدريجي بعد 2016: بدءًا من 2017 إلى غاية 2019، نرى تحسنًا تدريجيًا في نسبة السيولة الجاهزة. يمكن أن يكون هذا مؤشرًا إيجابيًا على استقرار الشركة وقدرتها على إدارة السيولة بشكل أفضل.

وفي سنتي 2020 و 2021، نرى انخفاضًا في نسبة السيولة الجاهزة، وهذا قد يكون مرتبطًا بتأثيرات جائحة كوفيد-19 على الأعمال التجارية

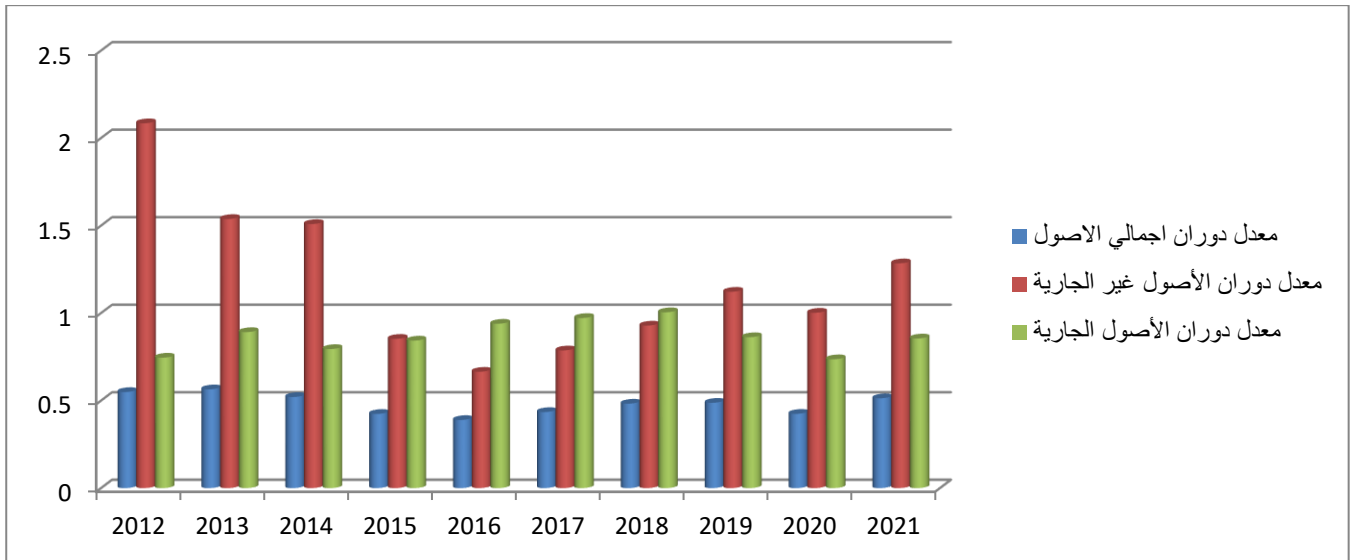
2.2.3. نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لديها، حيث تتضمن نسب النشاط مقارنة بين مستوى المبيعات من جهة، والاستثمار في الأصول من جهة أخرى، ومن هذه النسب نجد:

الجدول رقم (03) نسب النشاط:

البيان	معدل دوران إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
2012	0.549034633	2.084478172	0.745355124
2013	0.564301019	1.537625596	0.891463868
2014	0.520446037	1.5087702	0.794510042
2015	0.423970432	0.852877618	0.84306093
2016	0.389249326	0.664777198	0.939157531
2017	0.434794526	0.786767936	0.971898394
2018	0.482604744	0.928685869	1.00472354
2019	0.487562726	1.121840323	0.862347224
2020	0.424397284	1.00201007	0.736220462
2021	0.513284978	1.284217688	0.855028771

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

الشكل رقم (02): تطور نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

— معدل دوران إجمالي الأصول: ويتم حسابها كما يلي :

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

يتبين من خلال الشكل والجدول رقم (03) أن معدل دوران إجمالي الأصول يظهر هذا المعدل اتجاهًا ديناميكيًا في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح. وإذا زاد هذا المعدل، فهذا يشير إلى أن شركة التنقيب قادرة على تحقيق المزيد من التراكم على الأصول المتاحة، حيث يتبين أن معدل دوران إجمالي الأصول يصل إلى ما بين حوالي 0.39، كأدنى نسبة، إلى 0.56 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى كيفية استخدام الأصول لتحقيق الكسب، أما في عام 2012، كان معدل أصول حوالي 0.549، مما يعني أن شركة التنقيب حققت ربح تقدر بنسبة 54.9٪ من إجمالي أصولها خلال هذا العام، كما أن هناك زيادة بنسبة 2.78٪ في معدل تراكم الأصول من عام 2012 إلى 2013، وهناك اتجاه هبوطي في معدل دوران الأصول من 2015 إلى 2016 حيث يقدر بـ 18.54٪. قد يشير هذا إلى ضعف في كفاءه استخدام الأصول في هذه الفترة. بعد عام 2016، حدث تحسن كبير في معدل دوران الأصول، حيث ارتفع بنسبة 11.70٪ في عام 2017 و 11.00٪ في عام 2018، في عام 2021، حدث ارتفاع حاد بنسبة 20.94٪، مما يشير إلى تحسن كبير في استخدام الأصول لتحقيق الكسب.

– معدل دوران الأصول الغير جارية: يعبر هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لأصولها الثابتة في تحقيق رقم الاعمال، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الغير الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول غير الجارية}$$

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم () أن معدل دوران الأصول الغير جارية لمؤسسة الوطنية للتنقيب متذبذب خلال فترة الدراسة بين الانخفاض والارتفاع، وبشكل منتظم، وهذا ما يلزم على المؤسسة أخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تقدير كفاءة استخدام الأصول الغير جارية في توليد الإيرادات، والانخفاضات الكبيرة في بعض الأعوام قد تشير إلى استخدام غير فعال للأصول، في حين أن الارتفاعات قد تشير إلى تحسين كفاءة استخدامها. كما نلاحظ أن في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، تراجعت نسبة دوران إجمالي الأصول الغير جارية بنسبة تقريبًا 38.34٪. هذا يشير إلى أن الشركة قد أصبحت أقل كفاءة في استخدام الأصول الغير جارية في توليد الإيرادات خلال هذه الفترة.

كما يتبين أن معدل سنة 2012، كانت نسبة دوران الأصول الغير جارية تبلغ حوالي 2.08٪. هذا يعني أنه تم تحقيق إجمالي المبيعات بنسبة 2.08٪ من إجمالي الأصول الغير جارية في هذا العام، وفي سنة 2013، انخفضت نسبة دوران الأصول الغير جارية إلى حوالي 1.54٪، مما يشير إلى تراجع في كفاءة استخدام الأصول الغير جارية في تحقيق الإيرادات، وفي سنة 2014، زادت نسبة دوران الأصول الغير جارية قليلاً إلى حوالي 1.51٪، كما نجد أن النسبة تتغير على مر السنوات بشكل مختلف. تمتاز بانخفاض حاد في عام 2015 و 2016، مما يشير إلى أن الأصول الغير جارية تحولت بشكل أقل إلى إيرادات في تلك الفترة. بينما شهدت سنوات 2017 و 2018 و 2019 زيادة تدريجية في نسبة دوران الأصول الغير جارية، مما يشير إلى زيادة في كفاءة استخدام هذه الأصول لتحقيق الإيرادات. وفي سنة 2021، شهدنا زيادة كبيرة في نسبة دوران الأصول الغير جارية بنسبة 28.16٪، مما يشير إلى أنه تم استخدام الأصول الغير جارية بكفاءة أعلى في تحقيق الإيرادات.

– معدل دوران الأصول الجارية: يعبر هذا المعدل على مدى كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها الجارية في تحقيق رقم الاعمال ويعطى بالعلاقة الآتية :

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الجارية}$$

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في معدل دوران الأصول الجارية على مدى السنوات. يمكن أن يكون هذا نتيجة للتغيرات في الاقتصاد والأسواق المالية. حيث يتبين لنا أن هناك انخفاض في معدل دوران الأصول الجارية في سنة 2012 مقارنة بالسنوات اللاحقة،

وهذا قد يشير إلى أن المؤسسة كانت تحتاج إلى وقت أطول لتدوير أصولها خلال السنة. كما أن هناك زيادة تدريجية في معدل دوران الأصول الجارية من سنة 2013 حتى سنة 2016، مما يشير إلى تحسن في قدرة المؤسسة على تدوير أصولها بشكل أسرع خلال تلك الفترة، وفي سنة 2017، يمكن ملاحظة ارتفاع طفيف في معدل الدوران متبوعاً بزيادة أخرى في عام 2018، وهذا يشير إلى استمرار تحسن أداء المؤسسة في تدوير أصولها.

في حين نجد أن خلال السنوات الأخيرة (2019، 2020، 2021)، هناك انخفاض وتذبذب ملحوظ في معدل دوران الأصول الجارية، وهذا يمكن أن يشير إلى تحديات مالية أو اقتصادية قد تواجهها المؤسسة في هذه الفترة.

وعموماً نجد أن معدل دوران إجمالي الأصول كان متقلباً خلال فترة الدراسة، ارتفع في بعض السنوات وانخفض في أخرى. وهذا يؤدي إلى تغيرات في كفاءة استخدام الأصول على مر السنوات. من المهم مراقبة هذا المؤشر بعناية وتحليل العوامل التي تؤثر عليه. قد تكون هذه التغيرات ناتجة عن تغيرات في استراتيجية الشركة، أو تغيرات في الأسواق التي تعمل فيها الشركة، أو تحسينات في عملياتها الداخلية. تقييم هذا المؤشر بشكل منتظم يمكن أن يساعد الشركة في تحسين أدائها المالي وكفاءة استخدام أصوله.

3.2.3. نسبة الهيكل المالي:

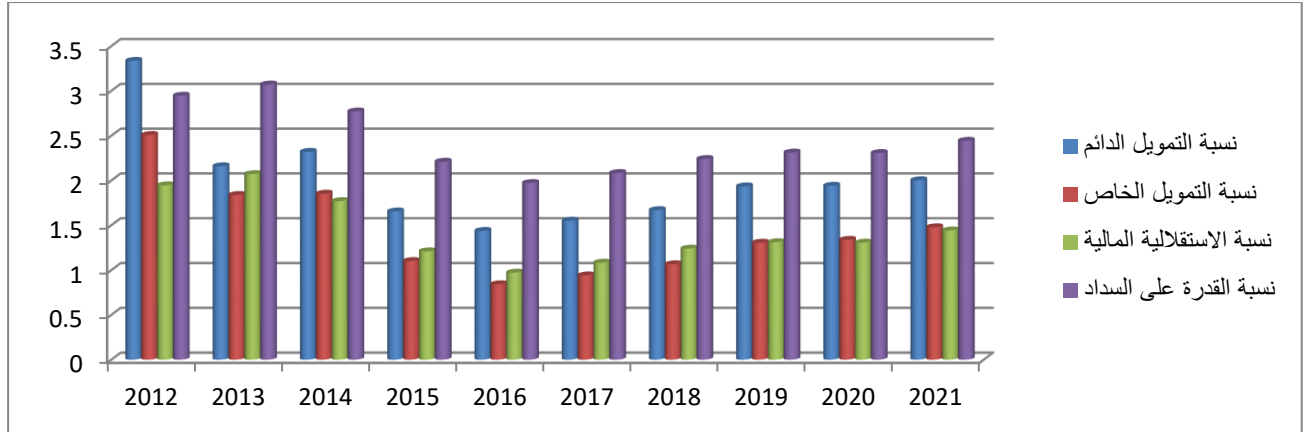
تعمل هذه النسب على قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموال العملاء في تمويل إحتياجاتها، كما تعتبر كذلك مؤشراً لقياس المخاطر المالية ومن هذه النسب نجد:

الجدول رقم (04) نسب الهيكل المالي

البيان	نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الخاص	نسبة الاستقلالية المالية	نسبة القدرة على السداد
2012	3.334831967	2.507866719	1.94595707	2.94595707
2013	2.158235095	1.83753515	2.070935682	3.070935682
2014	2.319296372	1.852301358	1.769669907	2.769669907
2015	1.654127723	1.101053347	1.209163767	2.209163767
2016	1.43682965	0.841537455	0.971408192	1.971408192
2017	1.551098114	0.940715524	1.082774286	2.082774286
2018	1.66919543	1.06501327	1.239386906	2.239386906
2019	1.934374289	1.305418447	1.311324101	2.311324101
2020	1.940790391	1.337289776	1.306292413	2.306292413
2021	2.002822756	1.477703086	1.442709637	2.442709637

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

الشكل رقم(03):تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

- التمويل الدائم: تعمل هذه النسبة على قياس مستوى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{التمويل الدائم} = \text{أموال دائمة} / \text{أصول غير جارية} .$$

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك تقلبات في قيم التمويل الدائم على مر السنوات، حيث ارتفعت في بعض السنوات وانخفضت في الأخرى، حيث حقق أعلى قيمة للتمويل الدائم سنة 2012 بما يزيد عن 3.3 كما يبدو أن هناك انخفاضاً كبيراً في التمويل الدائم من عام 2012 إلى عام 2015، حيث تراجع من 3,334831967 إلى 1,654127723، كما أن هناك استقراراً نسبياً في التمويل الدائم بين عامي 2015 و 2020، حيث تراوحت القيم حول 1.6 إلى 2 تقريباً، في حين يتبين لنا خلال سنة 2021، شهدنا زيادة طفيفة في التمويل الدائم لتصل إلى حوالي 2.

- التمويل الخاص: يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

$$\text{التمويل الخاص} = \text{أموال خاصة} / \text{أصول غير جارية}.$$

يظهر من خلال الجدول تغيراً في مستوى التمويل الخاص على مدى السنوات الممتدة، بدأت القيمة في سنة 2012 بمستوى عالي وانخفضت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة. هذا يشير إلى انخفاض في إمكانية الحصول على تمويل خاص خلال هذه الفترة، أما من 2012 إلى 2015، شهد التمويل الخاص انخفاضاً تدريجياً من 2.51 إلى 1.10، هذا الانخفاض يشير إلى تغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو استراتيجيات التمويل، أما في سنة 2016، تم تسجيل انخفاض كبير في التمويل الخاص إلى 0.84، يمكن أن يرتبط هذا الانخفاض بعوامل معينة مثل تقلبات في الأسواق المالية أو تغيرات في السياسة الاقتصادية، أما من سنة 2017 إلى 2021، بدأ التمويل الخاص بالارتفاع مجدداً ببطء. في هذه الفترة، ارتفع من 0.94 إلى 1.47. يمكن أن يعكس هذا النمو استعادة الثقة في الاقتصاد أو زيادة في الاستثمارات الخاصة، كما شهدت سنة 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في التمويل الخاص إلى 1.30، وهذا يشير إلى تحسن في الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة.

- نسبة الاستقلالية المالية: : ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

في سنة 2012 نسبة الاستقلالية المالية كانت مرتفعة جداً مقارنة بالسنوات اللاحقة، حيث بلغت 1.94. يمكن تفسير ذلك بأن الشركة كانت تعتمد بشكل كبير على رأس المال الخاص، وفي سنة 2013 ارتفعت نسبة الاستقلالية المالية إلى 2.07، مما يشير إلى استمرار الاعتماد الكبير على رأس المال الخاص.

وفي سنة 2014 هنا تراجع نسبة الاستقلالية إلى 1.76، وهذا قد يشير إلى أن الشركة بدأت في الاعتماد أكثر على التمويل الخارجي أو الديون لتمويل أنشطتها، وفي سنة 2015 تراجع نسبة الإستقلالية المالية بشكل أكبر إلى 1.20، وهذا يشير إلى ارتفاع الاعتماد على الديون وانخفاض القدرة على تمويل الأنشطة من مصادر داخلية، وفي سنة 2016 إستمر انخفاض نسبة الاستقلالية إلى 0.97، مما يشير إلى مزيد من الإعتماد على التمويل الخارجي، وفي سنة 2017 حدث إرتفاع طفيف إلى 1.08، ولكنه لا يزال منخفضاً بشكل عام، وفي سنة 2018، إستمر ارتفاع نسبة الاستقلالية إلى 1.23، وهذا يمكن تفسيره على أن الشركة بدأت في تقليل إعتمادها على الديون، وفي سنة 2019 إرتفعت نسبة الاستقلالية إلى 1.31، مما يشير إلى استمرار جهود الشركة في تقليل الاعتماد على الديون، وفي سنة 2020 حافظت المؤسسة على نفس نسبة الاستقلالية المالية، وفي سنة 2021 ارتفعت نسبة الإستقلالية إلى 1.44، مما يشير إلى إستمرار تحسن وضع الشركة من حيث الاستقلالية المالية.

— نسبة قابلية على السداد: وتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة القدرة على السداد = إجمالي الأصول / إجمالي الديون

في سنة 2012 بدأت النسبة عند مستوى منخفض نسبياً تقدر بحوالي 2.94، وفي السنة الموالية 2013، شهدنا ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 3.07، مما يشير إلى تحسن في قدرة الجهات على سداد الديون، ولكن بعد ذلك، تراجع النسبة تدريجياً خلال السنوات الثلاثة التالية (2014-2016)، حيث وصلت إلى 1.97 في عام 2016. من ثم بدأت تتحسن مرة أخرى، حيث ارتفعت بشكل تدريجي من 2017 إلى 2019، حيث وصلت إلى 2.31. وفي سنة 2020 بقيت النسبة مستقرة تقريباً وفي سنة 2021 ارتفعت النسبة بشكل طفيف، حيث بلغت 2.44، ويمكن تفسير الانتقالات، ارتفاع النسبة في سنة 2013 يمكن أن يعزى إلى تحسن في الظروف الاقتصادية وزيادة في الإيرادات أو تحسن في إدارة الديون، والإنخفاض الذي حدث بين سنتي 2013 و 2016 قد يكون نتيجة لعوامل اقتصادية سلبية مثل انخفاض النمو الاقتصادي أو ضعف القطاع المالي، الإرتفاع اللاحق من 2016 إلى 2019 يمكن أن يعكس تحسناً في الإقتصاد مع انتعاش النمو وتحسن إدارة الديون، الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة يمكن أن يشير إلى استقرار الإقتصاد والثقة في القدرة على سداد الديون.

4.2.3. نسب الربحية:

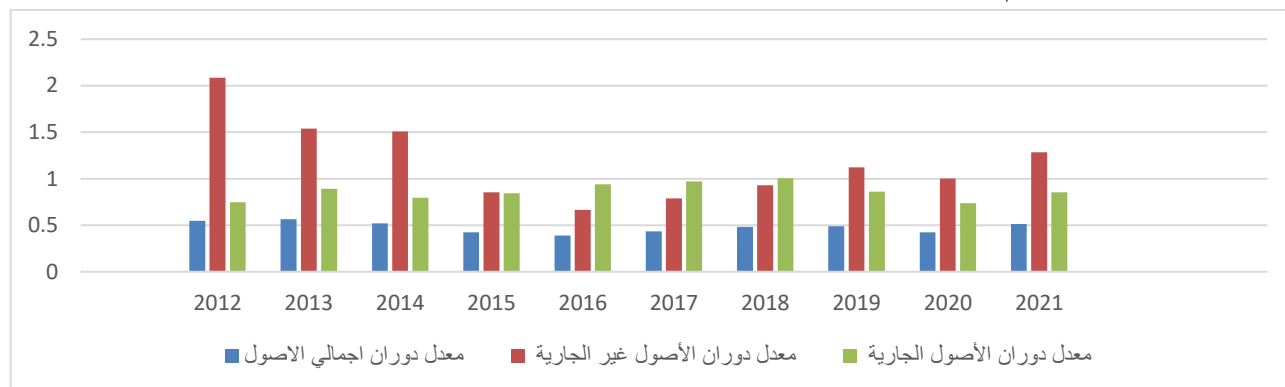
الجدول رقم (05) نسب الربحية

البيان	(ROA) معدل العائد على الأصول	(ROE) معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الإستثمار (ROI)
2012	0.044432889	0.067266327	0,076673612
2013	0.072471498	0.107466066	0,099218351
2014	0.105411593	0.164977274	0,183902886
2015	0.080004804	0.146170204	0,120651889
2016	0.035006027	0.0710424	0,045487334
2017	0.010370272	0.019947774	0,013228921
2018	0.037276512	0.067353086	0,04779705
2019	0.027249335	0.04802935	0,040415332

-0,081344592	-0.099960787	-0.056618153	2020
0,042598502	0.048219704	0.028479452	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

الشكل رقم(04):تطور نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب

- معدل العائد على الأصول: ويعطى هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

في سنة 2012، كان معدل العائد على الأصول (ROA) يبلغ حوالي 0.0444، مما يشير إلى أن الشركة حققت عائداً معقولاً على استثماراتها، في السنوات اللاحقة (2013-2015)، زاد معدل ROA بشكل ملحوظ ليبلغ قيمة 0.0724، وهذا يعكس تحسناً في أداء الشركة في تلك الفترة. في عام 2014، ارتفع ROA إلى 0.1054، مما يشير إلى أن الشركة حققت عوائد مرتفعة على استثماراتها، ومع ذلك، في سنة 2015، انخفض ROA بشكل حاد إلى 0.0800، مما يشير إلى تدهور في أداء المؤسسة في ذلك العام، في السنوات التالية (2016-2017)، استمر ROA في الانخفاض، وبلغ أقل من 0.04 في بعض السنوات، مما يشير إلى أن هناك تراجع كبير في أداء المؤسسة، وفي سنة 2018 ارتفع المعدل بقدر محسوس بلغت نسبته 259.46%، وفي سنة 2019، شهدنا انخفاضاً حاداً في ROA حيث أصبح 0.0272 مما يعني أن المؤسسة سجلت عائداً منخفضاً على أصولها، وفي السنة ما قبل الأخيرة من الدراسة (2020)، سجلت المؤسسة خسارة كبيرة تعود لتأثير جائحة كورونا، وهذا أثر سلباً كبيراً على ROA، أما في سنة 2021، حدث انتعاشاً وارتفع ROA إلى 0.0284، وهذا يمكن تفسيره بتحسين أداء الشركة في هذه السنة.

- معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

في السنوات الأولى (2012-2014) كان معدل العائد على حقوق الملكية ROE متزايداً بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن الشركة كانت تحقق عوائد أفضل على استثماراتها المساهمين. هذا يمكن أن يكون نتيجة لإدارة جيدة وزيادة الأرباح، وفي سنوات 2015، 2016، 2017 قل ROE بشكل حاد. هذا يمكن أن يكون ناتجاً عن عوامل مثل تدهور السوق أو زيادة في التكاليف. يجب تحليل العوامل التي أدت إلى هذا الانخفاض، وفي سنة 2018 تحسنت حالة المؤسسة وحققت قفزة نوعية حيث بلغت نسبة التغير 237.65%، من الجدير بالذكر أنه في سنة 2020 كان هناك انخفاض حاد في ROE مسجلاً قيمة سالبة وصلت إلى -0.099960787، نتيجة الخسارة المسجلة خلال هذه السنة من الممكن أن تعود إلى جائحة كورونا. في سنة 2021، تحسن ROE بشكل ملحوظ ووصل إلى حوالي 4.82%. هذا يشير إلى أن الشركة قد استعادت بعض كفاءة استخدام رأس المال وتسجيل عوائد جراء استثمار أموال المساهمين.

ويمكن تلخيص حالة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يظهر أن هذا المعدل انخفض منذ عام 2014 وبقي منخفضاً حتى عام 2019، ثم أصبح سلبياً في عام 2020 قبل أن يتعافى بشكل جزئي في عام 2021.

— معدل العائد على الإستثمار :

في سنة 2012، بلغت النتيجة الصافية 2,092,646,970.60 ورأس المال المستثمر 27,292,922,843.80. هذا أدى إلى تحقيق معدل ROI بنسبة 0.0766 أو 7.66%. هذا يعني أن كل دينار تم استثماره في هذا العام حقق عائداً بنسبة 7.67%، وفي سنة 2013، ارتفعت النتيجة الصافية إلى 3,645,646,501.71 ورأس المال المستثمر إلى 36,743,671,584.95. هذا أدى إلى زيادة في معدل ROI إلى 0.0992 أو 9.92%، وفي 2014، استمرت النتائج الإيجابية مع نتيجة صافية بلغت 6,672,743,946 ورأس المال المستثمر 36,284,063,252. وهذا أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدل ROI إلى 0.1839 أو 18.39%، وفي العام 2015، تم الحفاظ على أداء جيد مع نتيجة صافية تجاوزت 6,872,814,516 ورأس المال المستثمر 56,964,002,688. ولكن أدى إلى معدل ROI بنسبة 0.1207 أو 12.07%. يعود إلى الارتفاع في نسبة رأس المال المستثمر، وفي العام 2016، انخفضت النتائج الصافية إلى 3,565,226,173 ورأس المال المستثمر زاد إلى 78,378,438,000، مما أدى إلى انخفاض معدل ROI إلى 0.0455 أو 4.55%، وفي سنة 2017، استمر انخفاض النتائج مع نتيجة صافية تبلغ 1,017,373,522 ورأس المال المستثمر 76,905,255,012، مما أدى إلى معدل ROI بنسبة 0.0132 أو 1.32%، وفي 2018، شهدنا ارتفاعاً آخر في النتيجة الصافية إلى 3,675,264,033 ورأس المال المستثمر 76,893,114,358، وهذا أدى إلى زيادة معدل ROI إلى 0.0478 أو 4.77%، وفي العام 2019، انخفضت النتيجة الصافية، مما أدى إلى انخفاض طفيف في معدل ROI إلى 4.04%، وفي سنة 2020 سجل المعدل انخفاضاً كبيراً نتيجة الخسارة المسجلة خلال هاته السنة، ثم انتعش المعدل في آخر سنة للدراسة.

5.2.3 مؤشرات التوازن المالي:

نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم (06) نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي FRNG	28963392958,01	21382785080,76	28807864188,00	27933796438,00	26050023636,00	29878349834,00	34286960917,00	40915055165,51	35005619899,00	35478946384,20
الاحتياج في رأس المال العامل الصافي BFR	14888007473,73	18934227524,75	15118764121,00	14474195586,00	18963333474,00	22689228753,00	25657018917,00	24142993172,96	23937737476,00	23799416764,67
الخزينة الصافية TN	14075385484,28	2448557556,01	13689100067	13459600852	7086690162	7189121081	8629942000	16772061992,55	11067882423	11679529619,53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد التقارير المالية للمؤسسة

من خلال نتائج الجدول يتضح أن المؤسسة الوطنية للتنقيب حققت كافة شروط التوازن المالي $BFR < FR$ و $FRNG > 0$

و $TR > 0$ ، فيمكننا القول أن المؤسسة متوازنة مالياً.

4. الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أصبح من الضروري أن تعمل المؤسسات الاقتصادية وخاصة الجزائرية منها على الاعتماد على أساليب تسمح لها بتقييم أدائها المالي والتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية لها في ظل البيئة التنافسية والتي تسمح لها بتشخيص الوضعية المالية لها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها بإستغلال مواطن القوة في التطوير من أداءها ومعالجة مواطن الضعف، تكمن وجهة النظر هذه في استخدام المؤشرات الاداء المالي من خلال التركيز على الأرباح المحاسبية والإقتصادية بغية تحقيق أكبر ربح وبأقل تكلفة ومن ثم خلق قيمة إقتصادية مضافة.

هناك أوجه قصور في استخدام المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي تمثلت في أن هذه المؤشرات لا تعكس حقيقة خلق القيمة داخل المؤسسة في بعض الحالات، كذلك تعتبر أقل قدرة في التقاط القيمة على المدى البعيد، بالإضافة إلى الفشل في تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقية لثروة المالكين لما لها من انعكاس على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة.

- بالرغم من قصور هذه المؤشرات لكن عدم الاستغناء عن استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
- نجد أن المؤسسة الوطنية للتنقيب حققت كافة شروط التوازن المالي $FR > 0$ و $BFR < FR$ و $TR > 0$ ، فيمكننا القول أن المؤسسة متوازنة مالياً.
- نجد أن معدل دوران إجمالي الأصول كان متقلباً خلال فترة الدراسة، ارتفع في بعض السنوات وانخفض في أخرى. وهذا يؤدي إلى تغيرات في كفاءة استخدام الأصول على مر السنوات. من المهم مراقبة هذا المؤشر بعناية وتحليل العوامل التي تؤثر عليه. قد تكون هذه التغيرات ناتجة عن تغيرات في استراتيجية الشركة، أو تغيرات في الأسواق التي تعمل فيها الشركة، أو تحسينات في عملياتها الداخلية. تقييم هذا المؤشر بشكل منتظم يمكن أن يساعد الشركة في تحسين أدائها المالي وكفاءة استخدام أصوله.

5. الإحالات والمراجع:

- Ali, Q. W. (2021). The effect of the universal banking strategy on improving financial performance using profitability and liquidity indicators Applied study in Rafidain and Rasheed Banks, Basra Branch. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, (17), p. 230.
- أحمد علي، محمد موسى. (2015). إدارة المؤسسات والأسواق المالية من منظور الإدارة المالية العالمية، (المجلد الطبعة الأولى). مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
- الحياي، وليد ناجي. (2007). التحليل المالي، الدنمارك، الأكاديمية العربي المفتوحة.
- أمينة بوتواته. (2019). تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي، دراسة قياسية للفترة: 2012-2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (المجلد 6، العدد 1).
- جرودي، رندة. (2020). أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.
- حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (المجلد الطبعة الثانية). الأردن، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع.
- رعد موفق محمد القاضي. (2019). أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في ظل تقنيات نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن.

- رندة جرودي. (2020). أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 136. سطيف 1.
- زين احمد عبد المحسن المعايطة. (2018). تأثير الرفع المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- غدير، محمود المهدي. (2014). استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، .
- محمد إبراهيم الصمادي. (2019). أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية. " رسالة ماجستير . كلية الأعمال، جامعة جرش الأردن،.